

سجل بعضها ارتفاعاً بنسبة تجاوزت 50% في 10 أشهر

6 صناديق استثمارية تتفوق على أداء مؤشرات الأسهم المحلية



مستثمرون في سوق أبوظبي حيث حققت صناديق استثمارية أداء أفضل من مؤشرات الأسواق (الاتحاد)

◆ **سمير حماد (أبوظبي)** - تفوقت 6 صناديق استثمار محلية على أداء مؤشرات أسواق المال المحلية خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري، في وقت سجل بعضها ضعف النمو المحقق في مؤشر هيئة الأوراق المالية والسلع للفترة ذاتها، الذي ارتفع بنسبة 23.86%. وبلغ متوسط نسبة النمو في أداء 7 صناديق استثمار محلية خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري نحو 37%.

وتعود إدارة تلك الصناديق إلى شركات مالية مساهمة عامة مدرجة في سوق أبوظبي ودبي الماليتين.

وتأتي النتائج المسجلة في وقت تشهد فيه بعض الصناديق والأسواق على حد سواء عودة سيولة استثمارية غابت خلال الفترة الماضية.

وتصدر صندوق المال كابتال قائمة صناديق الاستثمار المحلية السبعة التي تستثمر في سوق أبوظبي ودبي الماليتين بنمو نسبته 53.86% منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية سبتمبر الماضي، بحسب رصد أجرته "الاتحاد".

وسجلت أربعة صناديق استثمارية نوأ في أعمالها بنسب متفاوتة تجاوزت 40%، حيث حل في المركز الثاني صندوق "الإمارات جيتواي" التابع لشركة شعاع كابتال بنمو نسبته 50.61% في عشرة أشهر، وتلاه صندوق الثالث بنمو نسبته 44.34%، وتلاه في المركز الرابع صندوق مكاسب التابع لبنك المشرق بنمو نسبته 42.11%.

وحل في المركز الخامس نوأ صندوق النعيم بنسبة نمو بلغت 36%، ويندرج صندوق النعيم ضمن قائمة صناديق بنك أبوظبي الوطني التي تستثمر في أسواق المال المحلية.

وسجل صندوق بنك أبوظبي الوطني لمتاجرة الأموال المركز السادس بين الصناديق التي تتفوق على أداء مؤشر هيئة الأوراق المالية والسلع بنمو نسبته 26.2%، في حين سجل صندوق بنك أبوظبي الوطني لنمو الأموال المركز السابع بنسبة نمو بلغت 12.4%، حيث يعتبر الصندوق الوحيد الذي سجل نمو بأقل من نسبة نمو المؤشر.

ويعكس النمو المسجل في صناديق الاستثمار المحلية تحسن أداء أسواق المال، حيث ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية في عشرة أشهر بنسبة 26.5%، كما ارتفع مؤشر سوق دبي المالية للفترة ذاتها بنسبة 34.3%.

وتختلف أهداف وأنواع صناديق الاستثمار المتخصصة في أسواق المال المحلية بين المضاربة، والاستثمار متوسط وطويل الأجل، وتعرض في الوقت ذاته لضغوط من قبل المستثمرين الذين عادة ما يطالبونها بتحقيق نمو ونتائج مالية أفضل من المستويات التي

المتوفر لديها لمواجهة عمليات سحب وتسييل مفاجئة قد يقوم بها المستثمرون، في محاولة منها لتجنب انعكاسات سلبية مشابهة لما تعرضت له خلال العام الماضي، مما يساهم في تقليص فرص لجونها إلى التسييل الإيجابي لمراكزها. وأظهرت قوائم أداء الصناديق، أن صندوق المال كابتال قد حيد 26% من أصوله عن التداول ووضعها في خزانة النقد المتوفر، في حين تبلغ نسبة النقد من إجمالي أصول صندوق شعاع نحو 9.5%، وتبلغ نسبة النقد من أصول صندوق مكاسب 0.9%.

المال المحلية في حينه، حيث شهدت ارتفاعاً في وتيرة عروض البيع، والتي أثرت بدورها على أسعار وحدات الصناديق ما دفعها إلى تسييل أسهمها وتكبد الخسائر.

واستعادت صناديق الاستثمار توازنها بحلول النصف الثاني من العام الجاري مستفيدة من عودة جزء من النشاط إلى الأسواق وضح مستثمرين سيولتهم الاستثمارية في مختلف القنوات المتوفرة في الأسواق.

وأشارت تفاصيل لأدائها الشهري المتعلقة ببعض الصناديق إلى تحييدها جزءاً من النقد

نسبته 1.9%، وتلاه صندوق النوخة بنسبة 1.52%، وأقلها انخفاضاً صندوق "تنمية الأموال" بنسبة 1%.

من جانب آخر، كانت صناديق استثمار محلية قد تأثرت خلال العام الماضي ومطلع العام الحالي بطلبات تسييل قادمة مستثمرون متأثرين بموجة الخوف من إمكانية استمرار التراجع في السوق، ما دفع بإدارة الصناديق إلى تسييل مراكزهم السعري بهدف الوفاء بالتزاماتهم.

وانعكست عمليات البيع سلباً على أسواق سوقية قيمتها 5.571 مليار درهم بعيد بلوغها المستوى 461.59 مليار درهم مقارنة بالمستوى 467.161 مليار درهم المسجل في نهاية سبتمبر الماضي، إلى جانب تراجع المؤشر العام للسوق بنسبة 1.42%.

وتحقيقاً مؤشرات أسواق المال. وشهدت أسواق المال في أكتوبر تحسناً نسبياً على صعيد حجم التعاملات وقيمتها، مما انعكس على نشاط شركات الوساطة التي تحقق أرباحها مستفيدة من عمولات التداول اليومية التي تقطعها من صفقاتها.

وحافظت صناديق الاستثمار على استثمارية النمو رغم تعرض الأسواق في النصف الثاني من شهر أكتوبر لانخفاضات ألفت بظلال سلبية على محصلة أدائها العام خلال أكتوبر، حيث تكبدت أسواق المال المحلية في أكتوبر خسائر

سوقية قيمتها 5.571 مليار درهم بعيد بلوغها المستوى 461.59 مليار درهم مقارنة بالمستوى 467.161 مليار درهم المسجل في نهاية سبتمبر الماضي، إلى جانب تراجع المؤشر العام للسوق بنسبة 1.42%.

وانعكس تراجع الأسواق في النصف الثاني من شهر أكتوبر سلباً على الأداء الشهري لخمسة صناديق، وكان صندوق "مكاسب" الأكثر تراجعاً في أكتوبر بنسبة 3.7%، وتلاه صندوق "تنمية الأموال" بنسبة انخفاض بلغت 2.7%، وتلاه صندوق النعيم بتراجع

طلال أبو غزالة لـ «الاتحاد»:

الإجراءات الاحترازية الإماراتية وفرت حائط حماية للاقتصاد الوطني

◆ **محمود الحضري (دبي)** - اكتسبت دولة الإمارات خبرات عالمية المستوى في مواجهة الأزمات الاقتصادية والتغلب على تحدياتها، بحسب طلال أبوغزالة رئيس الاتحاد العالمي لتقنية المعلومات والاتصالات والتنمية التابع للأمم المتحدة ورئيس مجمع المحاسبين القانونيين العرب.

وقال أبوغزالة في حوار مع "الاتحاد" إن حكومة الإمارات لم تقف عند حد معين في الإجراءات الاحترازية، بل أكدت على دعوة كافة المؤسسات المالية منها بصفة خاصة إلى التعامل بشفافية مع مقتضيات الأزمة التي صنعت في أميركا ولم يكن لنا ذنب فيها.

وأضاف أن هذه الإجراءات كانت على درجة عالية من الحكمة والخبرة، مما ساهم في توفير غطاء حماية لاقتصاد الإمارات ككل.

ويرى أبوغزالة أن هناك ضرورة ملحة في المرحلة المقبلة للعمل بسياسات مالية مستقلة، لافتاً إلى أنه يرى أن العالم القديم انتهى، وبدأ عالم جديد سينتج عنه كتكتلات اقتصادية مختلفة، ومراكز قوى مختلفة وتكتلات متشابهة.

وأضاف "ستحتاج العالم إلى الخروج الحقيقي من الأزمة الاقتصادية إلى نحو عشر سنوات على الأقل، كما من المتوقع أن تشهد الأزمة إفلاس أكثر من ألف بنك أميركي وعالمي".

وأشار أبوغزالة إلى أنه يعتقد أن تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي واكتمال هذه المنظومة من خلال الأنظمة التجارية سيفتح الباب أمام وجود العملة الخليجية الموحدة، والتي قد تكون موضوعاً موقلاً في ظل حالة الارتباط الحالية بشأن العملة العالمية.

وتوقع أبوغزالة أن يسفر العالم الجديد عن عملة موحدة جديدة بدلاً من الدولار، الأمر الذي يتطلب أن يكون لنا كعرب دور محوري في هذا العالم، خصوصاً أن جهات السيولة تتجه من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق، كما أن أميركا تدرك جيداً أن مصالحها مرتبطة بمصالح العالم.

وأكد على أن العالم العربي سيكون له دور في العالم الجديد، مشدداً على ضرورة أن يسعى متخذو القرار والنخب الحاكمة لإيجاد هذا الدور، وقال "إذا لم يتم التغيير بقرار مسبق سيحدث التغيير أجلاً أو عاجلاً، الأمر الذي يتطلب أن نوحدها في هذا الشأن".

وقال أبوغزالة إن فك الارتباط بين النفط والدولار أمر مستحسن في هذه المرحلة، فالدولار في انخفاض مستمر، علاوة على أننا نضج ثروتنا النفطية مسعرة بالدولار لتقوم وتدعيم المؤسسات المالية في الولايات المتحدة، وقال أرى أن استمرار تسعير النفط بالدولار يشكل



الإجراءات الحكومية حمت الاقتصاد الوطني من أسوأ تداعيات الأزمة العالمية (إرشيفية)

على الاستثمارات ورؤوس الأموال بصفة عامة. ودعا إلى ضرورة انتاج الدول العربية سياسات استثمارية جديدة تلبى طموحات المستثمر الوطني أولاً حتى لا تتجه الاستثمارات العربية إلى الهروب مرة أخرى، لافتاً إلى أن قوانين الاستثمارات العربية في مجملها تركز على استقطاب الأموال الأجنبية، وهو ما لا يتحقق، حيث دارت حركة الاستثمارات الأجنبية فيما بين دولها فقط.

ويرى طلال أبوغزالة أن أهم المتغيرات العالمية تتمثل في أن الاقتصاد الأساسي يتطلب التركيز في القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعة والخدمات، مشيراً إلى أن بيع وشراء الأسهم لا يضيف شيئاً جوهرياً، إلا أن التداول المحلي

بالاستثمار في الأسهم بعيداً عن المضاربة يدعم المؤسسات المالية. ولفت إلى أن الأموال الأميركية في بريطانيا تمثل 70% من مجمل الاستثمارات الأميركية خارج الولايات المتحدة، ونفس النسبة تقريباً رؤوس أموال بريطانية في الولايات المتحدة، الأمر الذي يتطلب أن نركز في عالمنا العربي على الاستثمار الوطني وتشجيعه، فلا يجوز تمييز رؤوس المال الأجنبي عن رأس المال الوطني، ويؤكد على أن قوانين الاستثمار بحاجة إلى إعادة نظر لتوطين الاستثمارات، خاصة أن حالات التأميم التي تشهدها السوق الأميركي خطر على المال العربي، ويصبح الخطر أكبر مع استمرار تدفق رؤوس الأموال العربية.

عقبة أمام الدول المنتجة للنفط والاستثمار في هذا النظام التسعير ليس من مصلحة الدول النفطية في ظل ارتفاع حجم الدين الأميركي العام إلى ما يزيد عن 20% من الناتج الإجمالي، متوقفاً أن يصل سعر برميل النفط إلى 100 دولار خلال الشهور المقبلة.

وحذر طلال أبوغزالة من الاستثمار في ضخ الأموال والاستثمارات العربية الجديدة في الولايات المتحدة، مشيراً إلى أن أميركا لم يعد السوق الأوسع في العالم وهناك العديد من الأسواق الإقليمية والعالمية التي تحقق عوائد أفضل، ولا نبالغ في القول بأن الاستثمارات في الدول العربية والدول النامية أكثر ربحية في هذه المرحلة، ولفت إلى أن غالبية الاستثمارات

5 تريبليونات حركة الدولار يومياً

دبي (الاتحاد) - يرى طلال أبوغزالة أن حل الأزمة العالمية لن يأتي إلا من المكان الذي خرجت منه، أي من الولايات المتحدة، لافتاً إلى أن العالم العربي لا يشكل شيئاً كبيراً في معادلة الأزمة العالمية، خاصة أن حركة الدولار يومياً تصل إلى 5 تريبليونات دولار. وأشار إلى أن المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة هو الأقل تأثراً بالأزمة، خاصة في ظل وجود أجهزة رقابة أكثر فعالية، يعكس السوق الأميركي الذي يخضع لإدارة ذاتية، بل ترفض مؤسسات الإفصاح عن معلوماتها للأجهزة الرقابية.

500 تريبليون دولار مشتقات مالية وهمية

دبي (الاتحاد) - أشار طلال أبوغزالة إلى أن الاقتصاد العالمي يفرق في مشتقات مالية تصل إلى 500 تريبليون دولار، وهي تصل إلى عشرة أضعاف الناتج الإجمالي العالمي، والذي يدور حول 60 تريبليون دولار.

وأوضح أن هذه المشتقات أموال سيئة السعة، وجرت خلال السنوات الأخيرة عمليات تبادل وهمية على نطاق واسع في مختلف الأسواق المالية. وأضاف أن عملية التبادل هذه شهدت عمليات بيع ممن لا يملك إلى من لا يملك أيضاً، وساهم ذلك في حدوث عمليات إفلاس متعددة، بل الأكثر غرابة أنه تم التكم على تلك الحالات خشية حدوث عمليات انهيارات شاملة.